17- صفر!

حمد نايف العنزي
hamadvision@hotmail.com

بعد الخسارة المدوية لمنتخب سيدات الكويت أمام منتخب سيدات فلسطين بسبعة عشر هدفا، خرجت أصوات غاضبة تهدد وتتوعد وتحذر، وكان صوت النائب محمد هايف- كالعادة- في مقدمة هذه الأصوات الغاضبة المزمجرة، حين طالب بمحاسبة المسؤول عن هذه المشاركة النسائية التي اعتبرها «جزءا من الفوضى لتمييع مبادئ وهوية المتجمع الكويتي»، وتساءل: «هل هذه المباراة النسائية المعروضة على الملأ... وفق تعاليم الإسلام وعادات المجتمع الكويتي المحافظ؟!»، أما النائب وليد الطبطبائي فاستنكرها «لوجود مخالفات شرعية... بالإضافة إلى عدم مناسبة كرة القدم للمرأة»!

النائب مبارك الوعلان بدوره اعتبرها «خروجا واضحا على أبسط أسس الالتزام بالثوابت الإسلامية»، وأن ما حدث «يعد خرقا واضحا للأعراف التي جبل عليها أهل الكويت»! أما النائب خالد السلطان فرأى أنها «مؤشر لانفلات الأوضاع الاجتماعية» وتساءل: "ما القيمة من تقليد دول تفخر بتبرجها؟!".

وحدها النائبة أسيل العوضي التي رأت أن «من حق المرأة ممارسة الرياضة على مستوى تنافسي»، وأن «الوصاية مرفوضة»، وأنه إذا كان هناك محاسبة فيجب أن تكون على «إهمال الرياضة النسائية»!

وتماشيا مع تصريحات النواب الغاضبة بدأ التجريح والطعن والاستهزاء بمجموعة الفتيات اللواتي شاركن في هذه المباريات، وبأولياء أمورهن من خلال المدونات والمنتديات الإلكترونية، وكأنهن قد شاركن في حفلة ماجنة لا في مباراة لكرة قدم، نلن فيها من «البهدلة الكروية» ما نلن بسبب سوء مستواهن وضعف إعدادهن وافتقادهن للتنافس المحلي الذي يطور المستوى... وجزى الله منتخب سيدات الإمارات اللواتي شاركن بالصف الثاني رحمة بمنتخبنا خيرا لتنتهي النتيجة بسبعة أهداف نظيفة فقط!

بعد النواب، جاء صوت شيوخ الدين ليدلوا بدلوهم، فاستهل المسيرة الشيخ عجيل النشمي بفتوى قال فيها «مشاركة الفتيات الكويتيات بلعب كرة القدم من كبائر المحرمات المتوعد فاعلته بعذاب في الدنيا والآخرة، لما فيه من إشاعة للمنكر والفحشاء في الفعل والمظهر»، وأن «مظهر المرأة وهي تلعب كرة القدم جمع العديد من المحاذير الشرعية والأخلاقية الواحدة منها تكفي للتحريم»، داعيا الفتيات إلى التوقف عن لعب الكرة وإلا «سيجدن لا محالة عذابا في الدنيا وعذابا أشد في الآخرة وصفها الله بالعذاب الأليم»، داعيا آباء وأزواج وإخوة اللاعبات لمنع بناتهم من مواصلة اللعب، وإلا فإنهم شركاء معهن في الإثم ويستحقون العذاب الأليم المتوعد به... يا ساتر!

فتوى شيخنا الفاضل مع احترامي له ولها أقرب إلى أن تكون رأيا شخصيا أكثر منها فتوى، فما أعرفه عن الفتاوى أنها تستمد من النصوص الدينية كالآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، حيث يستمد الفقيه منها فتواه بالتحريم أو التحليل، ومعروف أن الأصل في الأشياء هو الإباحة ما لم يرد نص صريح بالتحريم، وما ينطبق على فتوى الشيخ النشمي ينطبق على كلام الإخوة النواب الذي يبدو من الواضح أنه ينبع من العادات والتقاليد لا أقل ولا أكثر، فالقول بحرمة ممارسة الفتيات كرة القدم وإنهن سيعذبن في الدنيا والآخرة يحتاج إلى دليل من القرآن أو السنة، فنحن نأخذ حلالنا وحرامنا من كلام الله ورسوله فقط!

كان الأجدر بالشيخ- كونه عالم دين- أن ينبه لضرورة احتشام النساء أثناء ممارستهن كرة القدم أو المطالبة باقتصار الحضور على النساء أو أي ضابط شرعي آخر، أما أن يتوجه فورا للتحريم ففي الأمر مبالغة وقسوة لا داعي لهما أبدا، سوى أن فتواه ردة فعل غاضبة ممن يفترض به الهدوء والروية ساعة الفتوى!

مع كل هذا... يجدر بي أن أختم كلامي بالتنبيه إلى أنني من غير المؤيدين لهذه المشاركة النسائية، بل أميل إلى الوقوف في صف المعارضين لها، فمن الواضح أنها خطوة متسرعة كان ينبغي أن تسبقها خطوات، فمن المهم جدا أن يتقبل المجتمع ممارسة المرأة الرياضة بشكل طبيعي محليا، قبل التوجه للمشاركة الخارجية وذلك للظهور بالمظهر المشرف وعدم التحول إلى «ملطشة» لباقي المنتخبات، وكذلك لتجنب الإساءة إلى الفتيات المشاركات من قبل البعض الذي يجد متعة ولذة في الطعن بأعراض البشر دون وازع من دين أو ضمير!

أعتقد أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت، وأن الزمن كفيل بتغيير الأفكار والنظرة لممارسة المرأة الرياضة، فيا أيتها النسوة المظلومات: اصبرن وصابرن وتعلمن بعض الفنون الكروية حتى يحين الوقت المناسب... و«بلاش بهدلة بلا داعي»!

السعودية... تسرع ببطء

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: نشرت مجلة نيوزويك العربية تقريرا ممتعا حول تصميم مبتكر لمسجد قدمته المعمارية العراقية العالمية المغتربة زها حديد، وسيحتضنه مجمع الأفنيوز... الغريب في الأمر توقع التقرير اعتراض شخصيات دينية كويتية على التصميم بسبب كونه مبتكرا وليس على الطراز الكلاسيكي للمساجد.

***

يدور جدل مستمر وتقييمات متباينة حول ما يحدث من حراك سياسي واجتماعي وديني واقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتتركز الآراء حول: مراهن على نجاح ما يتم في المملكة دون اعتبار لأي رأي مضاد، وآخر يعزو التغيير إلى ضغوط دولية واضحة ليس للمملكة قدرة على مجاراتها، وثالث يرى ما يحدث على أنه شيء تأخر طويلا وأن تفعيله تحصيل حاصل.

والواقع أن أيا من الآراء السابقة لن يكون محايدا ما لم يأخذ في الحسبان مواصفات الدولة والمجتمع السعودي من زوايا عدة (العقائد الاجتماعية، المذهب الديني الغالب، طبيعة الاقتصاد الريعي، كفاءة المؤسسات الإدارية، الضغوط الإقليمية والدولية، نتائج ثلاث حروب في منطقة الخليج).

في المملكة اليوم حراك حقيقي مهما كان وصفنا لدوافعه، بضغط داخلي أو خارجي، أو بقناعة من مؤسسة الحكم، فالمؤكد أننا أمام تغيرات كبيرة ومهمة جداً إذا ما أخذنا في الحسبان مواصفات الدولة والمجتمع السعودي، وقد يقال إن ما تحقق من نتائج في السعودية بعد كارثة 11 سبتمبر لا يرقى إلى وصفه بالمشروع الإصلاحي العام، لكن تبقى هذه التغييرات محل تقدير وأهمية كبيرة، فهي بدأت بخطوات صغيرة وتستمر اليوم بقرارات ملكية نافذة وجريئة وبحركة اجتماعية غير منتظمة تسبح ضد التيار.

نتذكر هنا مبادرة 47 امرأة سعودية قدن سياراتهن في شوارع الرياض في 9 نوفمبر 1990، وما تمخض عنه لاحقا من تشكيل لجنة نسائية ضاغطة ترأسها فوزية العيوني للحصول على حق قيادة السيارة، وذلك بعد مرور 16 عاما على معاقبة من قدن سياراتهن. (يقابل هذا المثل حرق سيدة كويتية للعباءة في خمسينيات القرن الماضي كرسالة تعبير عن تحرير المرأة، مع الفارق في التشبيه).

وتلا ذلك لاحقا إصدار قرارات مهمة ومنها دمج مؤسسات التعليم الخاصة بالإناث والذكور تحت هيئة تعليمية واحدة، وتشكيل لجان عمالية للتجاوب مع مطالب منظمة العمل الدولية، ودخول منظمة هيومان رايتس ووتش لأكثر من مرة إلى المملكة بغرض التحاور مع السلطات السياسية والأمنية حول اشتراطات حقوق الإنسان.

ونتذكر أيضا عرائض المثقفين (إسلاميين وليبراليين) في الفترة من 2003- 2005 والتي تضمنت مطالب إصلاحية سياسية وإدارية ومالية جادة ودعوة لإنصاف المرأة وإطلاق سراح المساجين التي استقبلها العاهل السعودي بلفتة سياسية ذكية. نتذكر أيضا ميلاد جمعيتين للدفاع عن حقوق الإنسان في الفترة من 2004- 2006، وإجراء أول انتخابات لهيئة الصحافيين في يونيو 2004 حيث تخلت وزارة الإعلام لأول مرة عن تعيين ثلث المقاعد وطرحها جميعا للانتخاب، ثم قرار إصدار البطاقة الشخصية للمرأة السعودية كخطوة مهمة لتسهيل حركتها وتعاملها مع مؤسسات الدولة التجارية والإدارية، وصولا إلى إجراء انتخابات نصف عدد أعضاء المجالس البلدية في فبراير 2005 والتي يقدر عددها بـ178 مجلسا رغم توقف عملية الانتخابات لاحقا لأسباب يقال إنها متعلقة بتأني مؤسسة الحكم في دراسة مشاركة المرأة فيها.

كما صدر قرار ملكي بتوسيع عدد أعضاء مجلس الشورى في إبريل 2005 (يوجد ما يقارب 12 مستشارة غير متفرغة في مجلس الشورى السعودي)، ويثور النقاش في المجتمع السعودي إلى إدخال آلية الانتخابات الحرة إلى جزء من أعضاء هذا المجلس، واستكمالا لخطوة الملك فهد- يرحمه الله- في إصدار النظام الأساسي للحكم الصادر في عام 1992 فقد تم في أكتوبر 2006 إصدار نظام هيئة البيعة التي منحت المؤسسة الحاكمة قدراً إضافيا من الاستقرار لعملية انتقال الحكم من شخص إلى آخر في العائلة الحاكمة لاختيار الأفضل بدلا من الآلية السابقة المعمول بها منذ عام 1930، وهي اختيار الأكبر سنا للحكم.

ونتذكر أيضا مبادرة الملك عبدالله بافتتاح المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار بين المذاهب الإسلامية بمكة في يونيو 2008، وافتتاحه المؤتمر العالمي لحوار الأديان في يوليو من نفس العام في مدريد وبحضور 200 شخصية عالمية من مسلمين ومسيحيين ويهود وبوذيين.

ويأتي عام 2009 ليتوج العاهل السعودي قراراته الجريئة بتعديلات وزارية شملت القضاء والمؤسسة العسكرية والتعليمية وحتى الدينية، وقد تم ولأول مرة تعيين سيدة هي نورة الفايز كنائب لوزير التربية. وتم تطعيم هيئة كبار العلماء برجال دين يمثلون المذاهب السنية الأربعة، وزيادة عدد أعضاء الهيئة ليصل إلى 21 عضوا.

وجاء اهتمام المملكة العربية السعودية بالعلم والتعليم ليبرزا إيمان القيادة السياسية بأهمية هذا الجانب في تطور المجتمع، فقبل عام 2003 لم تكن في المملكة سوى 8 جامعات، ولم يكن نصيب البحث العلمي من ميزانية الدولة سوى 0.25% في مقابل 10% للإنفاق العسكري، فيما يصل عدد الجامعات والكليات اليوم إلى مئة وأكثر، وكان آخرها افتتاح كلية الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا (المختلطة) والتي تضم بين طاقمها التدريسي 24 شخصية أكاديمية حائزة على جوائز نوبل للسلام، ويقدر المحللون الاقتصاديون أن تساهم مخرجات التعليم في حل مشكلة البطالة والفقر في المملكة (يوجد ما يقارب 3 ملايين سعودي يعيشون تحت خط الفقر)، كما ستتآكل عملية تهميش المرأة من العمل في القطاعات الحكومية والخاصة مع مرور الوقت.

كل هذه الأحداث- وربما غيرها- بحاجة إلى مراقبة وملاحظة واهتمام حتى إن لم تأت ضمن مشروع إصلاح واضح الملامح، فالمجتمع السعودي له خصوصية يصعب معها الحديث عن تغييرات جذرية، لكن أي قرار أو تغيير نحو الأفضل في المملكة وإن كان في نظر البعض من قبيل الأشياء المنطقية في ميزان المجتمعات الأخرى يبقى أنه تغيير يجري في مجتمع مختلف سواء أتى هذا القرار من قمة الهرم أو من الحركة الاجتماعية.

الفساد... والـ130 مليار دولار

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

37 مليار دينار على الأقل، أي ما يعادل 130,000,000,000 دولار أو أكثر، هو ما تنوي الحكومة صرفه خلال السنوات الأربع المقبلة لتنفيذ ما تطلق عليه "مجموعة مشاريع ضخمة" ورد ذكر بعضها في مشروع إطار الخطة التنموية، الذي وافق عليه مجلس الأمة بشكل سريع ومثير للاستغراب، رغم أنه ليس أكثر من إطار عام تعترف الحكومة علناً بعدم قدرتها على تنفيذ كل ما تضمنه من مشاريع.

والأغرب من ذلك أن قانون "الخطة" الذي أقر يعد بمنزلة مساهمة من الأعضاء في تغييب الدور الرقابي لمجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية، إذ إن المادة السابعة منه تعطي الحق للحكومة في تغيير أهداف "الخطة" وزيادة ميزانية المشاريع من دون الرجوع إلى مجلس الأمة، وهو ما يعني أيضا إمكان أن تتعدى الميزانية مبلغ 37 مليار دينار الذي أعلنته الحكومة.

إذن نحن هنا أمام ميزانية مليارية شبه مفتوحة مدتها أربع سنوات يتولى التصرف فيها جهاز إداري حكومي بيروقراطي مترهل وغير مؤهل تحوم حوله الكثير من شبهات الفساد الإداري والمالي، وهو الأمر الذي يثير أكثر من علامة استفهام، خصوصاً أن هنالك غياباً شبه كامل لموضوع الشفافية في الجهاز الإداري الحكومي، وضعفاً في معايير قياس الأداء والمساءلة الإدارية.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدم إقرار مجلس الأمة للقوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد التي كان من المفترض أن يناقشها في ديسمبر الماضي، لكنها لسبب أو لآخر لم تناقش ولم تقر حتى الآن، فإن علامات الاستفهام تتحول إلى شكوك مشروعة تتعلق بالفساد بأشكاله كافة وبتعارض المصالح، وهي شكوك من غير الجائز إهمالها وعدم التصرف حيالها من قبل الحكومة وأعضاء مجلس الأمة سواء بسواء.

لذلك، وحتى لا يتهم أعضاء المجلس بالذات بأنهم مشاركون في عملية استنزاف المال العام مع علمهم المسبق بذلك، وحتى لا يكون هنالك تعارضٌ في المصالح قد يطول أعضاء المجلس أنفسهم، فإن الأعضاء مطالبون الآن بالإسراع في إقرار القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وهي تحديدا "قانون مكافحة الفساد"، و"قانون الذمة المالية"، و"قانون تعارض المصالح"، و"قانون حماية المُبلّغين"، و"قانون حق الاطلاع على المعلومات"، مع تفعيل عملية مراقبة أعمال الحكومة للتأكد من تطبيقها لهذه القوانين المهمة بشكل صحيح وشفاف خلال السنوات الأربع للخطة ومساءلتها سياسياً إن لم تلتزم بذلك.

إن ضخامة الميزانية المرصودة للسنوات الأربع المقبلة (37 مليار دينار) التي قد تزيدها الحكومة- حسب المادة السابعة- في أي وقت، وعدم وجود قوانين وتشريعات تحد من عمليات الفساد المستشري في الجهاز الحكومي، يعنيان شيئاً واحداً هو تشجيع الفاسدين على ابتداع طرق جديدة للاستمرار في نهب المال العام تحت دعاوى التنمية المزعومة!

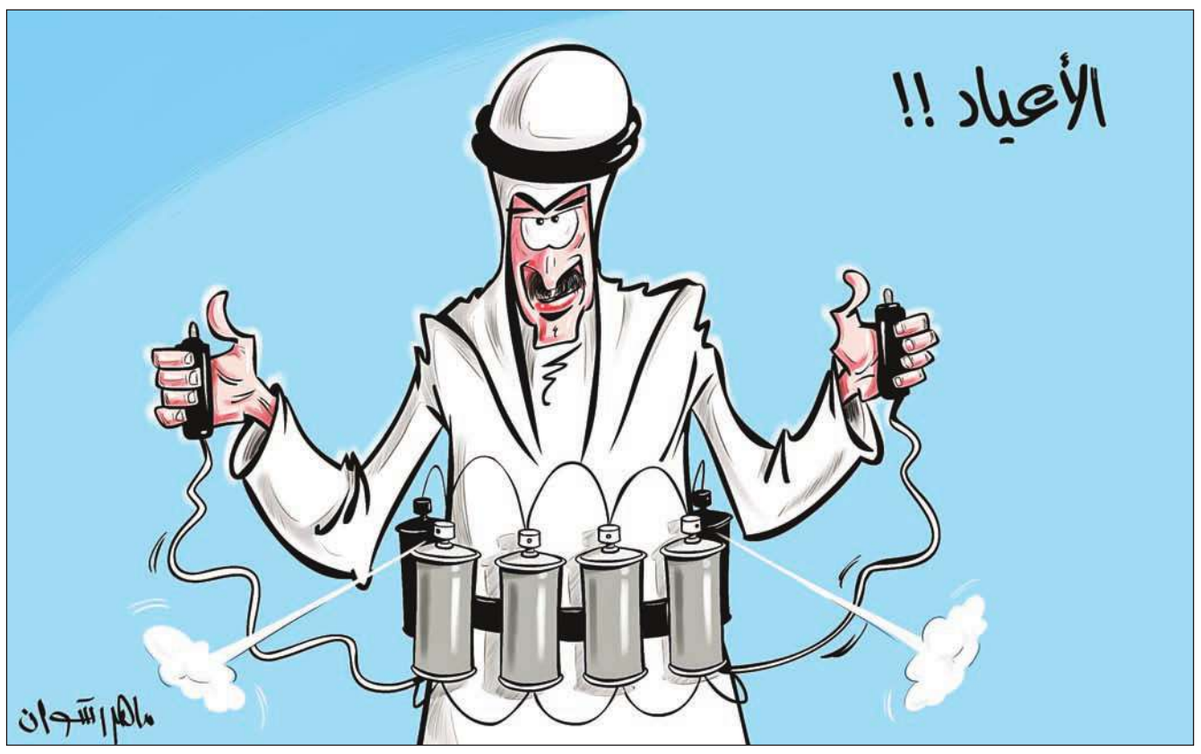

المرأة... أمام قوانين العمل

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

يقع على عاتق المرأة العاملة العديد من المهام والأعباء، تتمحور حول التوفيق بين العمل وإدارة المنزل، واستكمالا لمقالنا السابق، نستعرض اليوم بعض القوانين الخاصة بالمرأة وسوق العمل، أولها تركيز أوراق الأعمال المقدمة إلى مؤتمر المرأة العربية على قضية تزايد نسبة خروجها من سوق العمل قبل استكمال المدة القانونية، وبالنسبة إلى البعض الحرمان من الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الفرصة الأقل في الحصول على الترقيات والمناصب الإدارية العليا، مما يجعلها أقل حظا من الرجل في الحصول على الحقوق الوظيفية. وانطلاقا من مبادئ العمل الدولية، نصت المادة الثانية على حماية المرأة من العمل في ساعات متأخرة من الليل، وفي الوقت الذي رفضت بعض الدول الأوروبية التوقيع عليها، سارعت دول الخليج في تطبيقها.

أما اتفاقية حماية الأمومة التي تم التوقيع عليها في عام 1952 فقد نصت على مدة الإجازة لرعاية الطفل 12 أسبوعا، وتركت الأمر للتشريعات في تحديد المدة على ألا تقل عن 6 أسابيع، ووفقا لتلك الاتفاقية فإن للمرأة حقاً في الحصول على الإعانة المادية أثناء فترة الرضاعة. وفي الكويت، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي صادقت على قوانين النقابات، ينص قانون العمل الأهلي لعام 1964 على حق المرأة العاملة بإجازة وضع بحد أقصى قدره ثلاثون يوما قبل الوضع، وأربعون بعد الوضع، وذلك بأجر كامل، ويجوز للمرأة الانقطاع عن العمل دون أجر لمدة لا تزيد على 100 يوم متصلة أو منقطعة.

أضف إلى ذلك إصدار مجلس الخدمة المدنية عام 1993 قرارا خاصا بمنح الإجازات للمرأة العاملة وزوجات الأسرى والمفقودين لمدة سنة قابلة للتجديد، أما في المملكة العربية السعودية فتنص المادة 66 على تكفل صاحب العمل مصاريف الفحص الطبي ومصاريف العلاج، ولا يجور فصل المرأة العاملة أثناء تمتعها بإجازة الوضع.

وفي شأن التمييز بين المرأة والرجل في فرص العمل، فقد صادقت الكويت وقطر والسعودية على الاتفاقية التي تحمي المرأة العاملة، خلال فترة السبعينيات، ولكن التحدي اليوم يكمن في وضع تشريعات تحمي المرأة من استبعادها من المناصب الإدارية.

وبمتابعه العوامل المشتركة التي تجمع ما بين أوراق العمل المطروحة في المؤتمرات النسائية، ومنظمة العمل الدولية نجد أن نقاط الاتفاق هي:

* إعادة النظر في التشريعات حول الأجر وساعات العمل بالنسبة للمرأة.
* الحرص على اكتسابها القدر الأكبر من التعليم.
* تضمين التشريعات العمالية الخاصة بالمرأة أحكاماً عادلة حول رعاية الطفولة.
* الحرص على توفير الخدمات المساعدة للمرأة لتيسير عملية التوفيق بين البيت والعمل.
* إنشاء جمعيات لتحفيز دور المرأة الاقتصادي.
* تحسين الأوضاع الاجتماعية مرتبط بالتنمية والتغيير الاجتماعي.

وأخيرا وعلى الرغم من ازدياد المستوى التعليمي لدى النساء، ووصول المرأة إلى المناصب القيادية والتمثيل التشريعي فإن وضعها في سوق العمل مازال بحاجة إلى الاهتمام والرعاية.

إخفاقات اليمن المتكررة

د. عبدالخالق عبدالله
abdulkhaleq@gmail.com

المشهد اليمني محزن كل الحزن، وبائس كل البؤس واليمن يتجه من سيئ إلى أسوأ، ومن إخفاق كبير إلى إخفاق أكبر، ولا يوجد في الأفق القريب بارقة أمل أن هذا البلد العربي الذي تحول إلى كومة من الأزمات السياسية المستعصية والمشكلات التنموية والمعيشية المعقدة، سيتمكن من تجاوز ركوده الاقتصادي الحاد، وعدم استقراره السياسي المزمن، بل إن معظم المؤشرات الحيوية تدل على أن اليمن يتراجع مع مطلع كل يوم جديد، ويوشك أن يتحول من دولة هشة، واقتصاد أكثر هشاشة إلى قائمة الدول العاجزة والفاشلة التي لا تستطيع أن تقدم الحد الأدنى من الحياة الآمنة والكريمة والخدمات الإنسانية الضرورية لشعبها.

اليمن هو اليوم أكثر فقرا مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، وتراجع تنمويا نصف قرن إلى الوراء، أما معاناة شعبه فقدت ازدادت حدة بشكل ملحوظ خلال الـ31 سنة الأخيرة من حكم الفرد الواحد والحزب الواحد. وحدها الحكومة اليمنية الفاشلة والنخبة السياسية الفاسدة تتحمل مسؤولية هذا التراجع الشنيع في الأداء التنموي وعدم الاستقرار السياسي والتمزق المجتمعي والقبلي في اليمن الذي تحول أخيرا من عبء استراتيجي ضخم إلى عبء استراتيجي أضخم لدول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي.

لا يمكن لليمن أن يعيش طويلا عالة على الدول المجاورة ويستجدي الهبات والمساعدات في المؤتمرات الدولية التي عقدت آخر اجتماع لها في الرياض خلال الأسبوع الماضي. كما لا يمكن لحكومته أن تتخلى عن واجباتها ومسؤولياتها، وتضحي بوحدتها، وتنغمس في فسادها، وتحول اليمن إلى أرض خصبة لانتشار العنف والتشدد والإرهاب العابر للقارات، ولا ينبغي أن يسمح لها أن تتاجر طويلا بمعاناة الشعب اليمني الذي بلغ بؤسه الحدود القصوى للبؤس الإنساني.

بعد نحو عقدين من إنتاج وتصدير النفط يبدو اليمن مجهدا تنمويا أكثر مما كان عليه قبل اكتشاف النفط. لقد أصبح النفط على وشك الانتهاء ولم يتقدم اليمن خطوة واحدة إلى الأمام في سلم النمو والتنمية، فمعدل الأمية في اليمن هو من أعلى المعدلات في العالم، وهو من أكثر الدول العربية فقرا حيث يعيش نحو نصف شعبه البالغ عدده 24 مليون نسمة تحت خط الفقر، أما نسبة البطالة بين القوى العاملة اليمنية فتتراوح بين 25 إلى 37% وهي أعلى نسبة بطالة في الوطن العربي، وتتركز بشكل خاص بين خريجي الجامعات حيث يوجد 350 ألف خريج جامعي عاطل عن العمل والعدد في تزايد مستمر وسيصل إلى نصف مليون بحلول عام 2015.

الثروة النفطية جاءت وذهبت وستنتهي قريبا، والموارد اليمنية الشحيحة تتعرض للنهب ليلا ونهارا، والمساعدات الخارجية مهما تضاعفت لن تسهم كثيرا في خروج اليمن من نفقه التنموي المظلم، خصوصا أن التقارير الدولية تصنف اليمن كأكثر الدول فسادا، وتضعه ضمن أكثر الدول إنفاقا على التسلح في العالم.

والأدهى من ذلك أن وحدة اليمن الذي دفع الشعب اليمني ثمنا بشريا ومأديا باهظا لتحقيقها أصبحت مهددة، كما أصبح الانقسام السياسي واردا بعد أن فقدت قطاعات واسعة من الشعب اليمني في الجنوب الثقة باليمن الموحد الذي كان أحد أهم انجاز سياسي تحقق خلال ربع القرن الأخير.

كذلك انتكست الديمقراطية اليمنية التي كانت عند لحظة ولادتها قبل نحو عقدين مثارا للإعجاب، فقد تم تفريغ الديمقراطية من مضمونها وجيرت من أجل تكريس النزعة القبلية المتحكمة بالمجتمع اليمني، كذلك وبعد أكثر من نصف قرن من إلغاء الملكية أصبح اليمن أكثر ملكية من الملكيات الوراثية المجاورة، فهناك رئيس منتخب في اليمن يحكم منذ ثلاثة عقود متواصلة وربما يستمر في الحكم مدى الحياة ويتحلى بكل مواصفات وامتيازات الملوك، ويوشك أن يورث الحكم لأحد أبنائه كما يفعل الملوك.

اليمن هو اليوم أبعد ما يكون عن الديمقراطية والوحدة والتنمية والثورة، وهي أبرز شعارات النظام السياسي الحاكم الذي فقد صلاحيته باعتراف النخبة السياسية المحيطة به، والمؤسف أنه بدلا من أن تطرح هذه النخبة السياسية التي تم إفسادها بعمق سؤالي: أين يكمن الخلل؟ ومن يتحمل مسؤولية البؤس والفقر والانقسام؟ يأتي هذا النظام وبهذا السجل التنموي والسياسي الفاضح ليطلب الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

لقد قدمت دول مجلس التعاون مجتمعة مساعدات مالية وفنية سخية ما بعدها سخاء لليمن، ولا شك أن هذه المساعدات ستستمر وليس من الوارد أن تتخلى هذه الدول عن دعم اليمن في أي وقت من الاوقات، فقد وقفت هذه الدول مع اليمن وستقف معه في السراء والضراء، لكن هناك حد وحدود لما يمكن لدول الجوار القيام به لمساعدات اليمن الذي لا يود أن يساعد نفسه ويتحمل مسؤوليات إخفاقاته السياسية والتنموية المتكررة.

لقد تجاوزت دول مجلس التعاون أخطاء اليمن الكثيرة وتناست زلاته العديدة بما في ذلك وقوفه اللاأخلاقي مع صدام حسين في غزوه غير المبرر للكويت عام 1991. واتخذت هذه الدول قرارا استراتيجيا ومبدئيا بإشراكه في عدد من المؤسسات الخليجية، لكن رهان اليمن على الانضمام الوشيك إلى المجلس هو رهان خاسر، وتفاؤله الشديد بأنه سيكون جزءا من المنظومة الخليجية في غير محله وعليه أن يعيد حساباته لأنه غير مستعد حاليا لتحمل التزاماته، ومن الخطأ الاعتقاد، يمنيا وخليجيا، أن الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي سيكون كافيا وكفيلا بحل أزمات اليمن الداخلية المستعصية التي تزداد استعصاء يوما بعد يوم.

اليمن عزيز على دول مجلس التعاون بأكثر مما يتصور نفسه، لكن الخلل يكمن في الداخل اليمني وليس في الخارج، والمشكلة الحقيقية تكمن في قلبه وليس في جواره، والمطلوب مشروع وطني إصلاحي توفيقي جاد يوقف إخفاقات اليمن المتكررة، ويعيد له عافيته وللشعب اليمني حيويته ويبعده عن شبح الحرب الأهلية ويمنع تحوله إلى دولة فاشلة في محيط جغرافي مليء بالدول المزدهرة.

*باحث وأكاديمي إماراتي

«سوكال» العرب

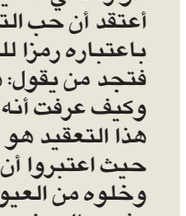

د. صلاح الفضلي
salahma@yahoo.com

"آلن ديفيد سوكال" الذي يشير إليه عنوان المقال هو بروفيسور أميركي متخصص في الرياضيات، وكان إنساناً مثقفاً يحب القراءة، ولكنه لم يكن يحب الكتابات الشديدة التعقيد التي تزخر بها بعض المجلات العلمية والثقافية. وفي عام 1996 فكر البروفيسور "سوكال" في حيلة لبيان عدم جدوى هذا النوع من المقالات، فقام بكتابة مقالة عن موضوع الوجود والإدراك، وقد بدت المقالة التي كتبها وكأنها مقالة ذات قيمة عالية، ولكن الحقيقة تظهر أن المقالة لم تكن تحمل أي معنى، إنما كانت مجموعة من المصطلحات الغريبة غير المترابطة.

بعد إتمامه كتابة المقالة أرسلها "سوكال" إلى إحدى المجلات المتخصصة التابعة لجامعة ديوك الأميركية وهي من الجامعات المعروفة عالميا، وكانت المفاجأة أن المجلة نشرت المقالة في أحد أعدادها، فما كان من "سوكال" إلا أن كتب مقالة في إحدى الصحف يعترف فيها بأن مقالته التي نشرتها المجلة العلمية لم تكن إلا «خرابيط». أثار هذا الاعتراف من قبل البروفيسور "سوكال" ضجة كبيرة في الأوساط العلمية، وأجبر المجلات العلمية على مراجعة إجراءات التحكيم ونوعية المقالات التي تنشرها.

إذا كانت المجلات الأجنبية قد أخذت العبرة من قصة "سوكال"، فإن المجلات الثقافية العربية مازالت تعيش عقدة المقالات المعقدة المطولة، وكثير منها ليس سوى حشو من الكلام، أو كلام لا معنى له أو صياغة للفكرة بعبارات معقدة عسيرة على الفهم، وهو ما يذكرنا بقصة الشاعر أبي تمام حين دخل على الخليفة المتوكل فأنشده قصيدة مدحه فيها وكان من بينها:

والحمد بُردُ جَمالٍ اختالت به ... غُرَرُ الفعال وليس بُردَ لباسِ
فرعٌ نما من هاشمٍ في تُربةٍ ... كانِ الكفيء لها من الأغراس

كان فيلسوف العرب الكندي جالساً، فقال لأبي تمام «لمَ لا تقول ما يفهم؟»، فرد عليه أبو تمام «ولمَ لا تفهم ما يقال؟» لا أعتقد أن الكندي لم يفهم ما قاله أبو تمام، ولكن ربما أراد أن يشير إلى صعوبة وتعقيد الكلمات الواردة في قصيدة أبي تمام.

أعتقد أن حب التعقيد متأصل في الكتابات العربية باعتباره رمزا للعمق، وهذا موجود لدى العامة أيضاً، فتجد من يقول: هذا الكتاب عميق جداً، وعندما تسأله وكيف عرفت أنه عميق؟ يجيبك لأنني لم أفهم منه شيئاً. هذا التعقيد هو على النقيض مما ذكره عن الفصاحة، حيث اعتبروا أن الفصاحة هي وضوح معنى الكلام وخلوه من العيوب التي تجعله ثقيلاً أو مبهماً غير مفهوم المعنى.

في مقابل التعقيد المبالغ فيه في المجلات الثقافية العربية تجد العكس في أغلبية الصحف العربية بشكل عام والمحلية بشكل خاص، حيث تجد أن قسما كبيرا من المقالات التي تنشر في الصحف أقرب إلى «كلام الدواوين» منه إلى مقالات يفترض بها أن تصنع رأياً عاماً. أعتقد أن الكندي لو كان حاضراً هذه الأيام وقرأ بعض ما يكتب في صحفنا ومجلاتنا لصعد إلى أعلى جبل وألقى بنفسه على الفور.